

Distr.: General
17 August 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة رومانيا خلال
شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وقد قمت بإعداد هذا التقييم بناء على السلطة المخولة
لي بعد استشارة أعضاء مجلس الأمن الآخرين.
وسأغدو ممتنا إذا اتخذتم اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) ميهنيا موتوك
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة رومانيا (تموز/يوليه ٢٠٠٤)

مقدمة

خلال فترة رئاسة رومانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان تركيز مجلس الأمن الرئيسي على أفريقيا مع إيلاء اهتمام خاص للحالة في منطقة دارفور التابعة للسودان.

وبالنسبة للقضايا الأفريقية استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن زيارته لمنطقة دارفور التابعة للسودان، وأجرى مشاورات متواصلة طوال الشهر بشأن مشروع قرار اعتمد في نهاية الأمر في ٣٠ تموز/يوليه. وأجرى المجلس أيضا مشاورات بشأن الحالة في سيراليون، واستعرض المأزق السياسي بين إثيوبيا وإريتريا، ونظر في الحالة في الصومال، وأصدر بعد ذلك بيانا رئاسيا. وإضافة إلى ذلك، أحيط المجلس علما بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، واستمع في جلسة علنية لإحاطة شاملة بشأن البعثة التي أوفدت إلى غرب أفريقيا بقيادة السفير السير إمير جونز باري. وقد مدد المجلس ولايتي فريق الخبراء وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حالة كوت ديفوار، رحب المجلس بمبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التغلب على المأزق السياسي في ذلك البلد.

ونظر المجلس في أعمال المجلس الدولي للمشورة المراقبة في العراق، ورحب بتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام للعراق.

وإذ أعرب المجلس عن القلق إزاء التوتر في لبنان، مدد، بموجب القرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤)، ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

واستمع المجلس إلى الإحاطة المعتادة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وعن طريق اعتماد بيان رئاسي، دعا المجلس إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دعم العملية السياسية في أفغانستان.

وبالنسبة للمسائل الأوروبية، حدد المجلس ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك، وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ورحب المجلس أيضا بما اعتزمه الاتحاد الأوروبي من بدء بعثة لاحقة في البوسنة والهرسك بعد انتهاء

عمل القوة المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، على نحو ما أعلن، في فترة ستة أشهر.

وفي ١٩ تموز/يوليه، بحث المجلس في جلسة علنية الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين التي تسببها الأعمال الإرهابية وذلك في الوقت الذي قدم فيه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إحاطة عن أعمال اللجنة.

وفي ٢٠ تموز/يوليه ترأس رئيس وزراء رومانيا جلسة علنية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار. وقد أدت الجلسة إلى مناقشة تفاعلية اشترك فيها ممثلو تسع منظمات إقليمية إلى جانب الأمين العام. وانتهت الجلسة باعتماد بيان رئاسي بشأن هذه المسألة.

وخلال شهر تموز/يوليه عقد المجلس خمس جلسات رسمية، وثلاث جلسات علنية، وجلسة إحاطة مفتوحة واحدة، وثلاث جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات. واجتمع أعضاء المجلس في ١٥ مناسبة لإجراء مشاورات. واتخذ المجلس ستة قرارات وأصدر أربعة بيانات رئاسية. وأذن للرئيس في مناسبتين بالإدلاء ببيانات للصحافة نيابة عن أعضاء المجلس.

أفريقيا

الحالة في منطقة دارفور التابعة للسودان

اجتمع المجلس في عدة مناسبات على مستوى الخبراء لإعداد مشروع قرار بشأن منطقة دارفور التابعة للسودان يهدف إلى وضع حد لهجمات الجنجويد على المدنيين وتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور.

وفي جلسة مغلقة عقدت في ٧ تموز/يوليه، قدم الأمين العام إلى المجلس من نيروبي عن طريق الساتل، إحاطة بشأن زيارته إلى السودان وتشاد في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه. وكرر الأمين العام تأكيد قلقه بشأن الحالة الخطيرة في دارفور. وأبلغ المجلس بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمم المتحدة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، في الخرطوم، والذي تعهدت فيه الأولى باتخاذ مجموعة من التدابير لإنهاء الأزمة الإنسانية، بما في ذلك نزع سلاح الميليشيات، وتقديم مرتكبي مخالفات حقوق الإنسان إلى العدالة وإزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. وقدم جان إغيلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق حالات الطوارئ، وكيران برنדרغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطتين إلى المجلس بشأن النواحي الإنسانية والسياسية للحالة على التوالي. وفي ملاحظات أدلى بها رئيس المجلس إلى وسائط الإعلام بعد الإحاطتين، طالب حكومة

السودان بالوفاء بالتزاماتها. وقال إن المجلس يرحب بالبيان المشترك ويعرب عن التقدير لدور الاتحاد الأفريقي، الذي عرض نشر مراقبين لوقف إطلاق النار والمساعدة في التوسط لإيجاد حل للصراع.

وفي ٢١ تموز/يوليه، قدم جان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، إحاطة إلى المجلس في جلسة مغلقة. وقد أبلغ المجلس أن أعضاء آلية التنفيذ المشتركة المنشأة بموجب البلاغ المشترك، سيقومون بزيارة لدارفور في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه لتقييم التقدم المحرز من جانب حكومة السودان في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها للأمين العام في البيان المشترك. وستجتمع الآلية المشتركة في ٢ آب/أغسطس لمناقشة نتائج البعثة. وقال الممثل الخاص إن جماعات المتمردين في دارفور ستجتمع بالميسرين في جنيف في ٢٢ تموز/يوليه لمناقشة كيفية إحياء مفاوضات السلام.

وقد اشتملت بعثة التحقق المشتركة الموفدة إلى دارفور والتي استغرقت ثلاثة أيام (٢٦-٢٨ تموز/يوليه) على زيارات لمخيمات المشردين داخليا. وكان من المقرر أن تبلغ البعثة نتائجها إلى اجتماع لآلية التنفيذ المشتركة يعقد في ٢ آب/أغسطس.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، فرض المجلس، في جملة أمور، بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، حظرا للأسلحة على جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد، العاملين في دارفور بما في ذلك الجنجويد، وطالب المجلس حكومة السودان بالوفاء بالتزاماتها بتزاع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقراهم وتقديمهم إلى العدالة. ودعا الحكومة أيضا إلى الوفاء بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وحث المجلس بشدة جماعات المتمردين على احترام وقف إطلاق النار، وإنهاء العنف على الفور، والدخول في محادثات السلام دون شروط مسبقة، والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع. وطلب المجلس من الأمين العام أن يقدم تقريرا بعد ٣٠ يوما وكل شهر بعد ذلك عما تحزره الحكومة من تقدم، وأعرب عن انتوائه النظر في مزيد من الإجراءات، بما في ذلك تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال.

وأقر المجلس نشر مراقبين دوليين في دارفور تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، وحث المجتمع الدولي على دعم تلك الجهود. وحث المجلس المجتمع الدولي على إتاحة المساعدات التي تمس إليها الحاجة لتخفيف آثار الكارثة الإنسانية، وأهاب بالدول الأعضاء أن تقي بما أعلنته من تعهدات لتغطية الاحتياجات في دارفور وتشاد. وقد أدلى عدد من الأعضاء بيانات توضيحا للتصويت وذلك قبل اتخاذ القرار وبعده.

وقد أدلى ببيان أيضا السفير الفاتح محمد أحمد عروة، ممثل السودان، الذي كان قد دعي للاشتراك دون التمتع بحق التصويت.

إثيوبيا وإريتريا

بعد إحاطة في جلسة مغلقة قدمها جين ماري غويهنو، في ١٥ تموز/يوليه، أُحيط المجلس فيها علما بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، أصدر المجلس بيانا للصحافة دعا فيه الطرفين، في جملة أمور، إلى تعزيز جهودهما للتغلب على المأزق في عملية السلام، وأن يواصل التعاون بشكل بناء مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للمحافظة على الاستقرار ومنع وقوع حوادث في منطقة الحدود، وأن ينفذا على سبيل الاستعجال، قرار لجنة الحدود وأن يزيدا تعاونهما مع لويدي أكسويرثي المبعوث الخاص للأمين العام (انظر التذييل الثاني).

الصومال

في ١٤ تموز/يوليه، اجتمع المجلس للنظر في الحالة في الصومال، وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام (S/2004/469). واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/24) يؤكد فيه مجددا دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية الصومالية، ويدين العناصر المعوقة لعملية السلام ويدعو الأطراف الصومالية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا، وضمان الأمن وحل خلافاتهم سلميا. ورحب المجلس أيضا بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للإعداد لنشر مراقبين عسكريين في الصومال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٤ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة من نائب الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن مؤتمر القمة المصغر المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المعقود بالاقتراح مع مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمع خلالها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، استمع المجلس في جلسة مشاورات مغلقة إلى بيان من الممثل الدائم للجزائر، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، بشأن أعمال اللجنة. وكان معروضا على المجلس تقرير فريق الخبراء المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤

(S/2004/551). وعقب الجلسة اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، الذي يحدد فيه، لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الأحكام الواردة في الفقرات ٢٠ إلى ٢٢ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وجميع أحكام القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وإضافة إلى ذلك، طلب المجلس من الأمين العام أن يقوم، في غضون ٣٠ يوما ولفترة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بإعادة إنشاء فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) لرصد الحظر. وطلب المجلس من ذلك الفريق أن يقدم تقريراً إليه قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٥٥ (٢٠٠٤)، الذي يمدد فيه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وأشار إلى أن ولاية البعثة ترد في القرارين ١٤٩٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، اللذين أُنْخِذاً بموجب الفصل السابع من الميثاق. وإذ لاحظ المجلس أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، وبعد إعرابه عن القلق إزاء التوترات الجارية والأعمال القتالية المتواصلة في الجزء الشرقي من البلد، طلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إليه قبل ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ البعثة لولايتها.

جمهورية أفريقيا الوسطى

وفي ٧ تموز/يوليه، وعقب مشاورات مغلقة، قام فيها الجنرال الأمين سيسى ممثل الأمين العام بإحاطة المجلس علماً بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في ذلك البلد أصدر المجلس بياناً للصحافة لاحظ فيه التطور الإيجابي للحالة السياسية والتقدم المحرز في الميدانين الاقتصادي والمالي. وشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها الرامية إلى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وديمقراطية ورحب بالمساعدة التي وفرها المجتمع الدولي فضلاً عن الجهود التي بذلها أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقد لوسط أفريقيا. وأعرب المجلس عن قلقه فيما يتعلق بما يمكن أن يترتب على أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى من نتائج في منطقة دارفور التابعة للسودان، وطلب من الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً آخر عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال ممثله، في موعد لا يتجاوز نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (انظر التذييل الثاني).

كوت ديفوار

في ١٤ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن مؤتمر القمة المصغر الذي عقده الأمين العام في ٦ تموز/يوليه في أديس أبابا، والذي أعرب فيه زعماء تسع من دول غرب أفريقيا عن القلق إزاء انعدام التقدم في كوت ديفوار. وقرر الزعماء المشاركون في مؤتمر القمة المصغر الجمع بين طرفي الصراع في كوت ديفوار في ٢٩ تموز/يوليه، في أكرا، في محاولة للخروج من المأزق الحالي في ذلك البلد.

سيراليون

بناء على تقرير الأمين العام الثاني والعشرين (S/2004/536) بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة)، الذي عرض في المشاورات المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، أحاط أعضاء المجلس علماً بالتقدم الكبير المحرز في توطيد السلام في سيراليون، والذي سهله التنفيذ الدقيق لخطة السحب التدريجي للبعثة. ولاحظ أعضاء المجلس أيضاً مدى ضعف ما تحقق حتى الآن من مكاسب وأبرز ضرورة إحراز تقدم عاجل بشأن النقاط المرجعية الرئيسية.

البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا

في ١٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة علنية فيما يتصل بتقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525). وقد أوصت البعثة بتعزيز المؤسسات الإقليمية بما فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحثت جماعة المانحين الدوليين على الاستجابة للنداءات الإنسانية المتعلقة بالمنطقة. وإضافة إلى أعضاء المجلس، تكلم في الجلسة ممثلو سبعة بلدان من المنطقة، وهولندا، واليابان، إلى جانب السفير دومساني كومالو التابع لجنوب أفريقيا، رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أفغانستان

في ١٤ تموز/يوليه، اجتمع المجلس في مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن آخر التطورات في أفغانستان، بما في ذلك القرار المتعلق بتوقيات الانتخابات في أفغانستان وتنظيمها والذي اتخذته في ٩ تموز/يوليه، الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات التي أنشأتها السلطات الأفغانية.

وفي ١٥ تموز/يوليه، أحاط المجلس علماً في بيان رئاسي بشأن أفغانستان (S/PRST/2004/25)، بالقرار الذي أعلنته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، ورحب بإجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وأيد ذلك. وأحاط المجلس علماً كذلك بقرار الهيئة إجراء انتخابات برلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفهم المجلس أنه ثمة أسباب تقنية وأسباب تتعلق بالسوقيات جعلت من غير الممكن، على النحو الذي أبلغت عنه الأمانة العامة، عقد اجتماعات رئاسية وبرلمانية متزامنة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وشدد المجلس على أهمية استعمال الأشهر الباقية لضمان إنجاز الأعمال التحضيرية اللازمة وتحقيق الشروط اللازمة لإجراء انتخابات حرة وعادلة وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته الهيئة. وشدد المجلس أيضاً على أهمية إحراز تقدم عاجل بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لخلق بيئة أكثر أمناً لعمليات الانتخابات.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١٣ تموز/يوليه، عقد المجلس إحاطته الشهرية المعتادة عن الحالة في الشرق الأوسط مع ترجي رويد - لارسن، منسق عملية الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وقد أبلغ المجلس بأن مبادرة الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من الضفة الغربية تهيئ فرصة غير مسبوقة لإحراز تقدم نحو السلام إذا نفذت بالطريقة الصحيحة. ويستتبع ذلك الانسحاب التام والكامل من جانب إسرائيل من جانب قطاع غزة واتخاذ الفلسطينيين لإجراءات فورية لإعادة تشكيل قواتهم الأمنية على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق. وذكر كذلك أن المجتمع الدولي يجب أن يدعم الطرفين على طول الطريق الشاق المليء بالتحديات المؤدي إلى السلام.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

في ٢٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤)، الذي مدد المجلس بمقتضاه ولاية القوة لفترة ستة أشهر، لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكرر المجلس تأييده للسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان داخل حدوده المعترف بها دولياً، وأعرب عن القلق إزاء التوترات واحتمالات التصعيد، على النحو الذي ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تموز/يوليه (S/2004/572)، والذي غطى الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير

إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأكد المجلس من جديد دعوته للطرفين بمواصلة الوفاء بالتزاماتهما باحترام خط الانسحاب، وممارسة أكبر درجة من ضبط النفس والتعاون بشكل كامل مع القوة. وشجع كذلك حكومة لبنان على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان عودة سلطتها الفعالة في جميع أنحاء الجنوب، بما في ذلك نشر القوات المسلحة اللبنانية.

العراق

في ١٢ تموز/يوليه، عيّن الأمين العام أشرف جيهانجي قاضي من باكستان ممثلاً خاصاً له للعراق. وفي ٢٢ تموز/يوليه ذكر الأمين العام أن السيد قاضي سيسافر إلى العراق حينما يصبح ذلك عملياً وحالماً تتخذ الترتيبات الأمنية لحمايته هو وموظفي الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ تموز/يوليه، قدم جين بيير هالبواكس، المراقب المالي للأمم المتحدة ورئيس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بشأن أنشطة المجلس منذ بدايته، عملاً بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وركز التقرير على عدد من المسائل المتعلقة باهتمامات المجلس بخصوص مراقبة الأصول النفطية العراقية واستعمالها، فضلاً عن الخطوات التالية التي يتعين أن يتخذها المجلس.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ضوء ما قرره منظمة حلف شمال الأطلسي من إنهاء عملية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التي تضطلع بها في البوسنة والهرسك بحلول نهاية السنة؛ اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤) في ٩ تموز/يوليه، الذي أذن بمقتضاه للدول الأعضاء بمواصلة قوة تحقيق الاستقرار لمدة ستة شهور أخرى، وبموجب القرار نفسه، رحب المجلس بما قرره منظمة حلف شمال الأطلسي وما انتواه الاتحاد الأوروبي من بدء بعثة لاحقة هناك بدءاً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

جورجيا

في ٢١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة)، استمع فيها إلى إحاطة قدمها هادي عنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اجتمع المجلس لتمديد ولاية البعثة، التي كان من المقرر أن تنتهي في ٣١ تموز/يوليه، وذلك لمدة ستة أشهر أخرى لغاية ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥،

للمحافظة على الاستقرار على طول خطوط وقف إطلاق النار. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2004/570)، الذي أوصى فيه بتمديد ولاية البعثة، ورسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه من الممثل الدائم لجورجيا (S/2004/595) شدد فيها، في جملة أمور، على أن الحكومة الجديدة تترأى حلا للصراع من خلال الوسائل السلمية التي يجري التوصل إليها عن طريق التفاوض. وعن طريق اتخاذ القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٤) بالإجماع، دعا المجلس الطرفين إلى التغلب على انعدام الثقة المتبادل بينهما في الوقت الراهن واتخاذ خطوات لإحياء عملية السلام. وإضافة إلى ذلك أعرب المجلس عن أسفه البالغ لاستمرار رفض الجانب الأبخازي الموافقة على إجراء مناقشة لمضمون وثيقة تتعلق بالمبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين الطرفين، وشدد على أن المفاوضات المؤدية لتسوية سياسية دائمة ستتطلب تنازلات من كلا الجانبين.

وأهاب المجلس بالطرفين كليهما كذلك إلى إعلان تخليهما عن جميع أساليب الخطابة القتالية ومظاهر التأييد للخيارات العسكرية.

وشدد المجلس على الحاجة العاجلة لإحراز تقدم بشأن مسألة اللاجئين والمشردين، وأهاب بكلا الجانبين إظهار التزام صادق يجعل عمليات العودة محط اهتمام خاص والعمل مع بعثة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأشار المجلس أيضا إلى أن الجانب الأبخازي تقع على كاهله مسؤولية خاصة لحماية العائدين وتسهيل عودة بقية المشردين.

لجنة مكافحة الإرهاب

في ١٩ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة استمع خلالها إلى إحاطة قدمها السفير الكساندر كونيوزين التابع للاتحاد الروسي، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وعرض فيها برنامج عمل اللجنة لفترة الـ ٩٠ يوما الثانية عشرة (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). وقال الرئيس إن المهمة الرئيسية للجنة لفترة الـ ٩٠ يوما الثانية عشرة هي تنفيذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وذكر أن خافيير روبيريز، التابع لإسبانيا، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من المتوقع أن يقدم خطة تنظيمية في الـ ٣٠ يوما القادمة. وقد بدأ السفير كونيوزين مشاورات بشأن الخطة مع أعضاء اللجنة الذين من المتوقع أن ينظروا في المشروع في أواخر تموز/يوليه. وقال أيضا إن اللجنة تنوي البدء في الإعداد لأول زيارة لها لإحدى الدول الأعضاء، ودعوة ممثلي المنظمات الدولية المناسبة للانضمام إلى البعثة. وذكر أن إقامة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية يشكل إحدى أولويات اللجنة. وذكر كذلك أن أعمال اللجنة قد دفعت عددا أكبر من البلدان لأن تصبح

أطرافاً في معاهدات مكافحة الإرهاب وأن لجنة مكافحة الإرهاب ما فتئت تواصل عملها المتصل بإعداد دليل المعلومات ومصادر المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. ووجه الأنظار إلى مشكلة عدم كفاية الفهم العام لأعمال اللجنة، وقال إنها ستواصل جهودها الرامية إلى تحسين أساليب اتصالها. وأدلى معظم أعضاء المجلس ببيانات. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات من ممثلي هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية، وليختنشتاين، وإندونيسيا، وإسرائيل، واليابان، وكوت ديفوار، وأوزبكستان، وكازاخستان.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا (S/PRST/2004/26) رحب فيه بالإعداد لأول زيارة تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب لإحدى الدول الأعضاء، ودعا اللجنة إلى أن تركز في الشهور الثلاثة القادمة على التدابير العملية المتصلة بتنفيذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) فضلاً عن التعجيل بأعمالها المتصلة بالتقييمات القطرية لاحتياجات المساعدة. وإذ لاحظ المجلس أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان ما زال هناك ٧١ دولة لم تلتزم بالموعد النهائي لتقديم تقاريرها إلى اللجنة، طالب هذه الدول بتقديم تقاريرها بشكل عاجل. وأشار المجلس كذلك إلى أهمية مواصلة جهود اللجنة الرامية إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب، وتحديد ومعالجة المشاكل التي تواجهها بالنسبة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتسهيل توفير المساعدة التقنية المكيفة وفقاً لاحتياجات البلدان، وتشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على أن تصبح أطرافاً في اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز حوارها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية العاملة في المجالات المبينة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

المسائل المواضيعية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار

في ٢٠ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة علنية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار، استضافتها رئاسة المجلس الرومانية. ولقد ترأس الجلسة أدريان ناستاسي، رئيس وزراء رومانيا، واشترك فيها الأمين العام، ووزير خارجية المكسيك، ورؤساء وممثلو تسع منظمات إقليمية. وكان الغرض من الجلسة هو تحديد أساليب جديدة للتعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلاً عن نهج مبتكرة في عمليات تحقيق الاستقرار في حالات الصراع.

ورحب المشتركون في الجلسة بتوقيت عقدها، وأكدوا أن مجلس الأمن عليه مسؤولية رئيسية بالنسبة للسلام والأمن، واعترفوا بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في منع الصراعات وإدارتها وحلها، وذكروا أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية سيستفيد كليهما

من زيادة التعاون بشأن بناء الاستقرار. وقُدمت عدة مقترحات تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أخذت في اعتبارها بعض المبادئ التوجيهية للشرارات المقبلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ورحب المتحدثون بالممارسة المتبعة في اجتماعات المستوى الرفيع التي يعقدها الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية، ودعوا الأمين العام إلى إيلاء الاعتبار للآراء ذات الصلة التي أعرب عنها خلال الجلسة فيما يتصل بالإعداد للاجتماع الرفيع المستوى التالي. وأعرب المشاركون أيضاً عن الأمل في أن يقوم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بالنظر في التوصيات التي قدمت خلال المناقشة بضمان الاستجابة الفعالة للأخطار المهددة للأمن.

وأوصي بإنشاء آليات رقابية لضمان فعالية الترتيبات التعاونية في المجالات المختلفة لعمليات تحقيق الاستقرار، وكذلك تعميم الأهداف والالتزام بالأحكام ذات الصلة من الميثاق. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء آليات للرصد والتي من شأنها على أساس التبادل المنتظم والمنظم للدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمشاريع المشتركة، أن تساهم في تعزيز الجهود التعاضدية.

وفي ختام الجلسة، أدلى رئيس الوزراء ببيان باسم المجلس (S/PRST/2004/27)، شجع فيه المجلس على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، والتجارب وأفضل الممارسات. ودعا المجلس كذلك جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الإنسانية والتقنية والمالية.

التذييل الأول

القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن في تموز يوليه ٢٠٠٤

القرارات

الموضوع	رقم القرار
الحالة في البوسنة والهرسك	١٥٥١ (٢٠٠٤)
الحالة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٥٢ (٢٠٠٤)
الحالة في الشرق الأوسط	١٥٥٣ (٢٠٠٤)
الحالة في جورجيا	١٥٥٤ (٢٠٠٤)
الحالة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٥٥ (٢٠٠٤)
تقرير الأمين العام عن السودان	١٥٥٦ (٢٠٠٤)

البيانات التي أدلى بها الرئيس

الموضوع	رقم البيان وتاريخه
الحالة في الصومال	S/PRST/2004/24 المؤرخ في ١٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٤
الحالة في أفغانستان	S/PRST/2004/25 المؤرخ في ١٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٤
الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية	S/PRST/2004/26 المؤرخ في ١٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار	S/PRST/2004/27 المؤرخ في ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤

التذييل الثاني

البيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن للصحافة في تموز/يوليه ٢٠٠٤

جمهورية أفريقيا الوسطى (٧ تموز/يوليه)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الجنرال الأمين سيسي، ممثل الأمين العام، عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد الأعضاء مجددا تأييدهم الكامل لأعمال الجنرال سيسي.

ولاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الارتياح التطور الإيجابي للحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في الميدان الاقتصادي والمالي. ورحب الأعضاء بالتدابير المختلفة المتخذة في الميدان السياسي، وعلى الأخص إنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة، والتي تمثل خطوة هامة نحو إعادة الشرعية الدستورية.

ويشجع أعضاء المجلس سلطات أفريقيا الوسطى، التي تتحمل مسؤولية رئيسية عن نجاح المرحلة الانتقالية، على مواصلة جهودها الرامية إلى القيام على سبيل الأولوية بتنظيم انتخابات سياسية وتشريعية حرة وشفافة وديمقراطية في بداية عام ٢٠٠٥، ووفقا للجدول الزمني الذي وضعته. ودعا أعضاء المجلس أيضا هذه السلطات إلى تسهيل زيادة اشتراك نساء أفريقيا الوسطى في العملية الانتقالية الانتخابية الجارية في الوقت الراهن. وأحيرا، شجع الأعضاء هذه السلطات على ضمان الإدارة السليمة.

ورحب أعضاء المجلس بالمساعدة التي وفرتها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والانتعاش لجمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك بالجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا في الميدان الأمني والسياسي والاقتصادي. وطالبوا مرة أخرى المجتمع الدولي بأن يوفر، في أسرع وقت ممكن، لجمهورية أفريقيا الوسطى المساعدة الضرورية لضمان نجاح العملية الانتقالية.

وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم الكامل للقوة الدولية التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، ودعوا إلى مواصلة عملية إعادة تشكيل قوتي الدفاع والأمن التابعتين لجمهورية أفريقيا الوسطى. وحث الأعضاء سلطات أفريقيا الوسطى أيضا على بذل قصارها لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن ما يمكن أن يحدث لجمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة للأزمة الراهنة في المنطقة دون الإقليمية وبخاصة الأزمة في دارفور. ولذلك طالبوا

المجتمع الدولي بزيادة الدعم لخطة الطوارئ التي تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعدادها حاليا في هذا الخصوص.

وطلب أعضاء المجلس من الأمين العام أن يقدم مرة أخرى تقريرا عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال ممثله، في موعد لا يتجاوز نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

إثيوبيا وإريتريا (١٥ تموز/يوليه)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وكرروا تأكيد دعمهم الكامل لأعمال البعثة.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لأن بعض القيود على حرية تنقل البعثة قد خفضت مؤخرا، ولكنهم أكدوا أن عدة مسائل أخرى مفتوحة من قبيل الرحلات الجوية المباشرة بين أديس أبابا وأسمرة ما زالت لم تحل بعد، مما أدى إلى تكبد تكاليف إضافية كبيرة. وطالبوا كلا الطرفين بمواصلة التعاون بشكل بناء مع البعثة للمحافظة على الاستقرار ومنع وقوع حوادث في منطقة الحدود. ورحب أعضاء المجلس أيضا بجهود البعثة الجارية الرامية إلى تحقيق اتساق عملياتها.

ورحب أعضاء المجلس بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا لكلتا العاصمتين، وأعربوا عن الأمل في أن يوفر اجتماعيه بالرئيس أسياس أفورقي ورئيس الوزراء ميليس زيناوي زحما جديدا لتعامل فعلي وبناء للطرفين كليهما مع المبعوث الخاص للأمين العام. وطالبوا الطرفين بالتنفيذ العاجل لقرار لجنة الحدود وزيادة تعاونهما مع المبعوث الخاص لكي يتسنى التغلب على المأزق الحالي في عملية السلام.

وطالبوا الطرفين أيضا بتعزيز الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سياسي فعال ومقبول لكلا الطرفين للمشاكل الباقية.

وأشار أعضاء المجلس إلى الالتزام الذي تعهد به كلا الطرفين من خلال اتفاق الجزائر العاصمة بحل خلافهما بالوسائل السلمية والتعاون بشكل تام وفوري مع لجنة الحدود.